SINAI
Foundation for Human Rights
مدرسة
العكور الإعدادية
إتحاد القبائل
" كنت خائف ... كنت سبعة عشر عامًا فقط"
قصص غير مروية عن جنود أطفال في
شمال سيناء، مصر

"كنت خائف ... كنت سبعة عشر عامًا فقط "[1]

قصص غير مروية عن جنود أطفال في شمال سيناء، مصر

عنوان التقرير مقتبس من مقابلة مع طفل مُجند، أجرتها
مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان (SFHR)
Bell Yard, London, WC2A 2JR, United Kingdom 7
https://sinaifhr.org/ - info@sinaisfhr.org

حقوق النشر محفوظة © 2023

[1] يحتوي التقرير على بعض المواد التي قد تكون صادمة لبعض الجمهور.

"كنت خائف ... كنت سبعة عشر عامًا فقط "

تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجيش المصري والميليشيات الموالية للحكومة في شمال سيناء

ملخص تنفيذي

في عام 2013 اندلع صراع مسلح في منطقة شمال سيناء بين قوات الأمن المصرية ومجموعات راديكالية مسلحة، بايعت لاحقا تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". على مدار تلك السنوات بلغ الصراع بين الطرفين حد النزاع المسلح غير الدولي، والذي صاحبه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من كلا الطرفين ضد السكان المحليين، ترقي بعضها إلى مصاف جرائم الحرب، بما في ذلك الانتهاكات كالقتل خارج إطار القانون، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، وحتى مهاجمة المدارس. وعانى السكان المحليون خلال سنوات الصراع من غياب الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والغذاء ووقود السيارات والتعليم والرعاية الصحية، أضيف إلى ذلك، الانقطاعات غير المنتظمة لخدمات الإنترنت والاتصالات.

من ناحية أخرى، استخدمت قوات الأمن المصرية في مقاربتها الأمنية والعسكرية مليشيات محلية موالية شكلها زعماء القبائل، بعضها قامت قوات الجيش بتدريبهم ليعملوا تحت سيطرتها، كما قامت بتسليح بعضهم، وفي حالات أخرى، طلبت قوات الجيش مباشرة من زعماء بعض القبائل تشكيل مجموعات مسلحة لمساعدتها في معاركها ضد هؤلاء الجماعات المسلحة.

شهدت الأعوام بين 2013 - 2022 قيام قوات الجيش في منطقة شمال سيناء بتجنيد أطفال لا يتجاوز أعمارهم 12 عامًا، ما يعد على الأرجح كونه جريمة حرب، وكلفت قوات الجيش أطفال مجندين آخرين تتراوح أعمارهم بين 15- 18 عامًا بمهام عرّضتهم للخطر في مواجهة عناصر تنظيم ولاية سيناء الذين قاموا بمطاردة الأطفال وقتلهم فيما بعد. من ناحية أخرى، سمحت قوات الجيش للميليشيات المتحالفة معها بتجنيد واستخدام الأطفال دون سن 18 عامًا في أعمال القتال ضد الجماعات المسلحة، ما تسبب في مقتل وإصابة بعضهم على أيدي تلك الجماعات في النهاية. يشير التقرير أيضًا إلى حالة أشركت فيها قوات الجيش طفلاً مجندًا في أعمال القتال ضد ولاية سيناء.

المحتويات

المنهجية.....1

الالتزامات القانونية الدولية والمحلية.....2

الصراع المسلح غير الدولي في شمال سيناء ودور الميليشيات الموالية للحكومة.....4

العوامل التى ساعدت على تجنيد الأطفال.....6

انتهاكات السلطات المصرية بحق الأطفال أثناء النزاع المسلح.....7

1-تجنيد واستخدام الأطفال أقل من 15 عام من قبل القوات المسلحة المصرية.....7

2-إشراك القوات المسلحة المباشر لأطفال مجندين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في الأعمال العدائية.....8

3-السماح بتجنيد و/ أو استخدام الأطفال أقل من 18 عامًا في الأعمال العدائية من قبل الميليشيات الموالية للحكومة 9

4-تعريض الأطفال الملتحقين بالقوات المسلحة المصرية دون 18 عاما لخطر قتلهم من قبل ولاية سيناء.....15

التوصيات.....18

الملحق ا: رسالة إلى وزير الدفاع ورئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان.....19

المنهجية

استند هذا التقرير إلى مقابلات متعمقة أجرتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أواخر عام 2022 وأوائل عام 2023 مع 15 شخصًا من أقارب أطفال تم تجنيدهم من قبل القوات المسلحة المصرية أو الميليشيات الموالية للحكومة، وعضو في ميليشيا موالية للسلطات في منطقة بئر العبد، وعضوين آخر في ميليشيا موالية للسلطات في منطقتي رفح والشيخ زويد بشمال سيناء، وطفل تم تجنيده في القوات المسلحة المصرية.

جميع الشهادات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها بمقابلات مباشرة، سواء وجها لوجه أو عن بُعد من خلال منصات الإتصال والرسائل النصية المختلفة. قامت مؤسسة سيناء أيضا بحجب أسماء الشهود وبياناتهم الشخصية، كما استبدلت أسماء بعض الأطفال الجنود بأسماء مستعارة حفاظا على أمنهم الشخصي خشية تعرضهم للانتقام من جانب القوات الحكومية أو المسلحين.

ساعد التحليل المعمق للمحتوى المرئي سواء المستخرج حصريًا من قبل مؤسسة سيناء أو من المنصات مفتوحة المصدر على إنشاء قائمة بيانات للانتهاكات بأدلة جازمة. في إحدى الحالات، تمكنت المؤسسة من تحديد الموقع الجغرافي لمدرسة تستخدم كموقع عسكري وتم فيها ايواء طفل مجند داخل ميليشيا قبلية، وذلك استنادًا إلى صور الأقمار الصناعية مفتوحة المصدر.

تمكنت مؤسسة سيناء من تحديد هوية هؤلاء الأطفال من خلال ظهورهم في المصادر المنشورة والمتاحة للجمهور مفتوحة المصدر على وسائل التواصل الاجتماعي كالصور أو مقاطع الفيديو على منصات فيسبوك FACEBOOK و تيك توك TIKTOK، قام أعضاء في هذه الميليشيات الموالية للحكومة بنشرها على حساباتهم الشخصية أو الحسابات الرسمية لهذه الميليشيات، بالإضافة إلي الحسابات المنسوبة إلى تنظيم ولاية سيناء.

احتفظت المؤسسة بأرشيف لجميع هذه الصور أو مقاطع الفيديو، بما فيها التي قام ناشروها بحذفها لاحقًا، أو الحسابات التي تعرضت للحذف أو الحظر على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة. قامت المؤسسة بتحليل جميع مقاطع الفيديو والصور التي شاركها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، بالإضافة إلى مقاطع الفيديو والصور التي تم جمعها، واستخدمتها المؤسسة كمصادر لتأكيد المعلومات التي جمعها فريق المؤسسة الميداني أو التي حصلت عليها من خلال المقابلات.

أثناء كتابة هذا التقرير، اطلع باحثو المؤسسة على عشرات المقالات الإخبارية التي نشرتها وسائل الإعلام المحلية أو الدولية أو منظمات المجتمع المدني حول الأوضاع في شمال سيناء. إضافة إلى ذلك، راجعت المؤسسة التصريحات الرسمية لوزارة الدفاع المصرية ووالمتحدث الرسمي باسم الجيش والداخلية ومحافظ شمال سيناء وغيرهم من المسؤولين من مختلف الهيئات الحكومية، وكذلك منشورات على فيسبوك نشرها أعضاء في مجلس النواب المصري عن محافظة شمال سيناء. كما أجرت المؤسسة مراجعات مستفيضة لكل من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

بعثت مؤسسة سيناء لحقوق الانسان رسائل إلى وزير الدفاع المصري، والمجلس القومي لحقوق الإنسان في 4 يوليو 2023، تضمنت أسئلة مُفصلة تُغطي جميع أنماط الانتهاكات الموثقة، لكنها لم تتلق أي رد. سيتم نشر أي رد يتم استلامه بعد نشر التقرير على موقع مؤسسة سيناء.

الالتزامات القانونية الدولية والمحلية

حدد القانون المصري سن ثمانية عشر عامًا كحد أدنى للتجنيد الإجباري في القوات المسلحة ، [2] وذلك التزاماً بالمادة 3 (2) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وهي الاتفاقية التي صادقت عليها مصر عام 2002. وبالرغم من إصدار مصر إعلانًا في 6 فبراير 2007 ينص على أن أقل سن للتجنيد الطوعي هو 16 عامًا، إلا أن الجيش خالف هذا الإعلان وظل يعلن رسميًا في الأعوام 2017 [3] و2020 [4] و2021 [5] و2023 [6] أن الحد الأدنى لسن التجنيد الطوعي هو 15 عامًا.

يحظر القانون الدولي الإنساني تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية. وفقًا للمادة 77 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف بتاريخ في 12 أغسطس 1949، والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني - والتي صدقت مصر على كلاهما عام 1992- يحظر عمليات تجنيد الأطفال بما ذلك التجنيد الطوعي للأطفال دون سن 15 عامًا في القوات المسلحة، أو الجماعات خارج إطار القوات المسلحة النظامية (الجماعات المسلحة غير الحكومية). كما يُلزم البروتوكول أطراف النزاع بعدم السماح بمشاركة هؤلاء الأطفال في أي نوع من الأعمال العدائية أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية (داخل إطار الدولة.[7]

يضم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أيضًا في قائمة جرائم الحرب عمليات تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا في القوات أو الجماعات المسلحة، وإشراكهم مباشرة في الأعمال العدائية أثناء النزاعات المسلحة داخل الدولة.[8] كما يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضًا عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية. وفقًا للمادة 38 (3) من اتفاقية حقوق الطفل، التي صادقت عليها مصر عام 1990 فإن عمليات تجنيد الأطفال محظورة، بما في ذلك التجنيد الطوعي للأطفال دون سن 15 عامًا، ويقع على عاتق السلطات التأكد من أن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا لا يشاركون "بشكل مباشر" في الأعمال العدائية، وبموجب المادة 38 (4)، يجب على الدول اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. [9] تنص المادة 3 من تلك الاتفاقية أيضًا على أنه يجب أن تكون مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول في جميع الأعمال التي تقوم بها أي مؤسسة حكومية فيما يتعلق بالأطفال.

[2] قانون الخدمة الوطنية والعسكرية، الجريدة الرسمية (1980) (معدل 2014)

[3] القوات المسلحة تعلن شروط قبول دفعة جديدة للمتطوعين وقصاصى الأثر، اليوم السابع، 23 أغسطس 2017، HTTPS://WWW.YOUM7.COM/3381035 .

[4] "قبول دفعة جديدة من المتطوعين وقصاصى الأثر للإنضمام لصفوف القوات المسلحة، فيسبوك، 19 يناير 2020
HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/EGYARMYSPOX/POSTS/PFBID02NWEKPEGGJEMVZIMHHKAWKEEGJHSCYMNRV

[5] القوات المسلحة تعلن قبول دفعة جديدة من المتطوعين وقصاصى الأثر والمجندين،" المصري اليوم، 18 أبريل 2021، HTTPS: //WWW.ALMASRYA L
. YOUM.COM/NEWS/DETAILS/2287693

[6] القوات المسلحة تعلن الشروط والمستندات المطلوبة لقبول المتطوعين وقصاصي الأثر، القاهرة 24، 13 مارس 2023، HTTPS: //WWW.CAIRO24. COM / 1764216 .

[7] "البروتوكول 2 الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس / آب 1949 ،" مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تم اعتماده في 8 يونيو 1977
HTTPS://WWW.OHCHR.ORG/EN/INSTRUMENTS-MECHANISMS/INSTRUMENTS/PROTOCOL-ADDITIONAL-GENEVA-CONVENTIONS-12-AUGUST-1949-AND-0

[8] "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، المحكمة الجنائية الدولية، الصادر في 17 يوليو 1998،
HTTPS://WWW.OHCHR.ORG/AR/INSTRUMENTS-MECHANISMS/INSTRUMENTS/ROME-STATUTE-INTERNATIONAL-CRIMINAL-COURT

[9] اتفاقية حقوق الطفل"، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تم تبنيها في 20 نوفمبر 1989،
HTTPS://WWW.OHCHR.ORG/EN/INSTRUMENTS-MECHANISMS/INSTRUMENTS/CONVENTION-RIGHTS-CHILD

في التعليق العام رقم 14 (2013) من Tلجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة، تفسر اللجنة أن معيار تقييم مصالح الطفل الفضلى هو مراعاة سلامة وأمان الطفل، بما يشمل حقه في الحماية من جميع أشكال العنف الجسدي أو النفسية، بالإضافة إلى الحماية من النزاعات المسلحة.[10]

في حين لم يتم تعريف مصطلح القيام "بدور مباشر" في الأعمال العدائية في كل من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.[11] نصت مبادئ باريس، التي لم تصدق عليها مصر، على أنه لا يشترط ارتباط الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا بقوة أو جماعة مسلحة مشاركتهم بشكل مباشر في الأعمال العدائية، بل يدخل ضمن هذا الأطفال الذين تم تجنيدهم أو استخدامهم من قبل قوات أو جماعات مسلحة أيا كان شكل التجنيد أو الاستخدام، بما في ذلك على سبيل المثال، الأطفال، ذكور أو اناث، الذين يتم استخدامهم كمقاتلين أو طهاة أو حمالين أو مندوبين أو جواسيس أو حتى يتم استخدامهم لأغراض جنسية.[12] تخلص أيضًا التوجيهات التفسيرية للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن تعريف المشاركة المباشرة يقتصر في الأساس على الأعمال التي تتعلق أو تؤثر على العمليات العسكرية أو القدرة العسكرية لطرف ما في نزاع مسلح، أو إلحاق الموت أو الإصابة أو التدمير بالأشخاص أو الأشياء المحمية من الهجوم المباشر.[13]

تنبع أيضًا التزامات إضافية متعلقة بتجنيد الأطفال لكل من الدول والجماعات المسلحة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. حيث تحظر المادتان 1 و2 من البروتوكول على الدول السماح لأفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا سن 18 عامًا بالمشاركة المباشرة في الأعمال العدائية أو أن يتم تجنيدهم قسرًا. وبموجب المادة 4 لا يجوز للجماعات المسلحة غير الحكومية تجنيد الأطفال الأقل من 18 عامًا أو استخدامهم في الأعمال العدائية، وتلزم المادة نفسها الدول باتخاذ جميع التدابير الممكنة عمليًا لمنع هذا التجنيد واستخدامهم، بما في ذلك اعتماد إجراءات قانونية لحظر وتجريم مثل هذه الممارسات. وبموجب المادة 6 أيضًا، يجب على الدول تسريح الأشخاص الخاضعين لسلطتها القضائية الذين تم تجنيدهم أو استخدامهم في أعمال عدائية بما يتعارض مع البروتوكول، أو تسريحهم من الخدمة بأي شكل آخر.[14]

[10] التعليق العام رقم 14: حق الطفل في اعتبار مصالحه الفضلى (المادة 3، الفقرة 1) ،" لجنة حقوق الطفل، 29 مايو 2013، HTTPS://WWW2.OHCHR.ORG/ENGLISH/BODIES/CRC/DOCS/GC/CRC_C_GC_14_ENG.PDF .

[11] بما أن مصر ليست دولة طرف في مبادئ باريس، فإن هذا التقرير يتبنى تعريف "المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية" كما يفسره دليل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

[12] مبادئ باريس: مبادئ وإرشادات حول الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، "اليونيسف، إصدار فبراير 2007، HTTPS://WWW.UNICEF.ORG/MALI/MEDIA/1561/FILE/PARISPRINCIPLES.PDF .

[13] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "القانون الإنساني الدولي العرفي: المجلد الأول: القواعد"، مايو 2009، HTTPS://WWW.ICRC.ORG/EN/DOC/ASSETS/FILES/OTHER/ICRC-002-0990 .PDF.

[14] البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة"، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تم اعتماده في 25 مايو 2000، HTTPS://WWW.OHCHR.ORG/EN/INSTRUMENTS-MECHANISMS/INSTRUMENTS/OPTIONAL-PROTOCOL-CONVENTION-RIGHTS-CHILD-INVOLVEMENT-CHILDREN

الصراع المسلح غير الدولي في شمال سيناء ودور الميليشيات الموالية للحكومة

في عام 2012 أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس المسلحة المتطرفة عن وجودها في محافظة شمال سيناء شمال شرق مصر، وفي يوليو من نفس العام في أغسطس قتلت جماعة غير محددة 16 جنديًا مصريًا في هجوم استهدف نقطة تفتيش للجيش المصري في مدينة رفح[15] على الحدود الشرقية لمصر بين قطاع غزة و شمال سيناء، أعقب هذا نشر الجيش المصري لقوات إضافية أدت إلي تشديد القبضة العسكرية في شبه جزيرة سيناء.[16] أدت إطاحة الجيش بالرئيس المصري محمد مرسي والعضو في جماعة الإخوان المسلمين في يوليو 2013 إلى اندلاع صراع مسلح بين قوات الأمن المصرية وجماعة أنصار بيت المقدس، والتي بايعت عام 2014 تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وغيرت اسمها بعد ذلك إلى ولاية سيناء.[17]

تصاعدت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين ووصلت إلى ما يرقى كونه نزاع مسلح غير دولي،[18] وبحلول عام 2021 بدأ هذا النزاع في الخفوت، بعد سنوات طويلة من الصراع ارتكبت فيها القوات المسلحة والشرطة المصرية وكذلك ولاية سيناء عدة انتهاكات بموجب القانون الإنساني الدولي، والتي قد ترقى بعضها إلى جرائم حرب.[19]

اتسمت العمليات العسكرية التي شنتها قوات الأمن المصرية بالعقاب الجماعي ضد السكان المحليين في شمال سيناء، حيث نفذت قوات الأمن اعتقالات تعسفية منهجية، وتعرض أشخاص للاختفاء القسري، والتعذيب، والقتل خارج إطار القانون،[20] والتهجير القسري لآلاف السكان فضلاً عن آلاف المنازل والأراضي الزراعية التي من المحتمل أن تكون قد هُدمت أو جُرفت.[21]

أدي الحصار الخانق الذي فرضته السلطات لمحاصرة عناصر تنظيم ولاية سيناء في محافظة شمال سيناء، والتي تعد من أفقر محافظات الجمهورية للتسبب في أوضاع إنسانية صعبة للغاية. حيث فرضت السلطات وعلى مدار سنوات قيودًا صارمة على حركة الأشخاص والبضائع في جميع أنحاء المحافظة تقريبًا، ما أدى إلى صعوبة الحصول على الإمدادات الغذائية والأدوية وغاز الطهي والوقود وغير ذلك من السلع الأساسية.[22]

[15] ليلة مصرية حزينة بعد مقتل 16 من خير أجناد الأرض.. الرئيس يتعهد بالسيطرة الكاملة على سيناء.. والداخلية: مجموعات متخصصة لكشف ملابسات الحادث.. وأدمن "العسكرى": نُقسم بالله إننا لمنتقمون. اليوم السابع، 26 أغسطس 2012، HTTPS://WWW.YOUM7.COM/750097 .

[16] مصر تشدد قبضتها على سيناء"، نيويورك تايمز، 10 أغسطس 2012،
HTTPS://WWW.NYTIMES.COM/2012/08/11/WORLD/MIDDLEEAST/EGYPT-TIGHTENS-GRIP-ON-SINAI.HTML .

[17] جماعة مصرية المسلحة تتعهد بالولاء لداعش"، نيويورك تايمز، 10 نوفمبر 2014،
HTTPS://WWW.NYTIMES.COM/2014/11/11/WORLD/MIDDLEEAST/EGYPTIAN-MILITANT-GROUP-PLEDGES-LOYALTY- TO-ISIS.HTML

[18] هيومن رايتس ووتش، ""اللي خايف على عمره يسيب سينا!"، قوات الأمن المصرية وداعش، 28 مايو 2019،
HTTPS://WWW.HRW.ORG/REPORT/2019/05/28/IF-YOU - تخاف - حياتك - اترك سيناء / _FTN52 # EGYPTIAN-SECURITY-FORCES-AND-ISIS .

[19] هيومن رايتس ووتش، "اللي خايف على عمره يسيب سينا!"

[20] هيومن رايتس ووتش، "اللى خايف على عمره يسيب سينا!"

[21] هيومن رايتس ووتش، " مصر: عمليات الهدم الواسعة في سيناء جرائم حرب محتملة " 17 مارس 2021،
HTTPS://WWW.HRW.ORG/NEWS/2021/03/17/EGYPT-MASSIVE-SINAI-DEMOLITIONS-LIKELY-WAR- الجرائم .

[22] هيومن رايتس ووتش، "اللي خايف على عمره يسيب سينا!"، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "بين الموت والحصار"، 4 يناير 2019، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان " حصار لا ينتهي: نظرة على اثار الصراع بين الدولة والجماعات المسلحة على حقوق أهالي سيناء خلال عام 2019، 24 مارس 2020،
HTTPS://EGYPTIANFRONT.ORG/AR/2020/03/NONSTOP-BLOCKADE-AR/ .

كما قطعت قوات الأمن عددًا من الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والكهرباء والإنترنت.[23] وحُرم الكثير من الأطفال من التعليم بعد أن حولت القوات المسلحة المصرية المدارس إلى قواعد عسكرية أو دمرتها في حربها على ولاية سيناء.[24]

فيما يتعلق بتعاون القبائل مع الجيش، منذ عام 2013 تعاون أفراد بعض القبائل في شمال سيناء مع الجيش المصري من خلال توفير المعلومات لهم بشكل أساسي، ومنذ منتصف عام 2015، بدأت بعض هذه القبائل في تشكيل ميليشيات موالية للحكومة لدعم السلطات المصرية في حربها على تنظيم ولاية سيناء، من بينها اتحاد قبائل سيناء الذي تشكل عام 2015 واستمر حتى 2020 في أداء أدوار محدودة، تتمثل في توفير المعلومات الاستخبارية لقوات الأمن المصرية ومرافقة هذه القوات في غاراتها على أماكن اختباء عناصر تنظيم ولاية سيناء.[25] منذ يوليو 2020 بدأ الجيش المصري في التسليح والتدريب العسكري المنتظم لمليشيات غير محددة موالية للحكومة، بهدف الدفاع عن قراهم ضد هجمات ولاية سيناء، بعض هذه الميليشيات تشكلت بواسطة قبائل البياضية، السماعنة، الدواغرة والأخارسة والتي تقطن جميعها في منطقة غرب سيناء. في منتصف عام 2021، طلب مكتب شؤون القبائل التابع لجهاز المخابرات العسكرية والاستطلاع المصري مباشرة من زعماء قبائل السواركة والترابين والإرميلات تسجيل أفراد عشائرهم ضمن الميليشيات الموالية للحكومة، والتي تلقت فيما بعد تدريبات من قبل الجيش، ومنذ أواخر عام 2021، بدأت الميليشيات الموالية للحكومة في إجراء عمليات تمشيط وقتال والدخول في اشتباكات مسلحة ضد ولاية سيناء. وفي عام 2022، نفذت الميليشيات الموالية للحكومة التي شكلتها قبائل السواركة والترابين عمليات مماثلة في غرب وجنوب رفح وجنوب الشيخ زويد .[26]

من الناحية الأخرى، نفذت ولاية سيناء عمليات خطف وقتل خارج إطار القانون بحق المدنيين وعناصر قوات الأمن.[27] وطالت هذه الأعمال العدائية، عمدًا، عائلات المواطنين الأقباط.[28] شن التنظيم أيضًا العديد من الهجمات المباشرة في مناطق مأهولة بالسكان باستخدام العبوات الناسفة أو زرع المتفجرات والألغام في تلك المناطق، ما تسبب في مقتل المئات والتهجير القسري للسكان المحليين.[29] بالإضافة إلى استهداف وتدمير مدارس.[30] كما فرضت ولاية سيناء في المدن والقرى التي سيطرت عليها قيودًا مشددة على النساء، وأجرت محاكمات جائرة ضد مدنيين، وأبقت السكان المحليين في حالة من الرعب، بقيامهم بوضع حواجز أمنية وتسيير دوريات أمنية منتظمة.[31]

[22] هيومن رايتس ووتش، "اللي خايف على عمره يسيب سينا!"، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "بين الموت والحصار"، 4 يناير 2019، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان " حصار لا ينتهي: نظرة على اثار الصراع بين الدولة والجماعات المسلحة على حقوق أهالي سيناء خلال عام 2019، 24 مارس 2020، HTTPS://EGYPTIANFRONT.ORG/AR/2020/03/NONSTOP-BLOCKADE-AR/ .

[23] هيومن رايتس ووتش، "إذا كنت تخشى على حياتك، اترك سيناء". الجبهة المصرية لحقوق الإنسان "بين الموت والحصار".

[24] "الجيش المصري حول مدارس سيناء إلى قواعد عسكرية، كما تقول مجموعة الحقوق"، الجارديان ، 30 مارس 2023 ، HTTPS://WWW.THEGUARDIAN.COM/WORLD/2023/MAR/30/EGYPTIAN-ARMY-HAS-TURNED-مجموعة مدارس سيناء في قواعد عسكرية تقول الحقوق .

[25] مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، نهاية "وشيكة" لداعش في سيناء ومستقبل غامض.. استراتيجية "أقل الضررين" لا تحفظ الاستقرار أو الحقوق على المدى البعيد، 26سبتمبر 2022 https://sinaifhr.org/show/154

[26] مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، نهاية "وشيكة" لداعش في سيناء ومستقبل غامض.. استراتيجية "أقل الضررين" لا تحفظ الاستقرار أو الحقوق على المدى البعيد

[27] هيومن رايتس ووتش، "اللي خايف على عمره يسيب سينا!".

[28] مسيحيو مصر يفرّون من عنف "داعش، هيومن رايتس ووتش ، 13 مارس 2017 https://www.hrw.org/ar/news/2017/03/13/301035

[29] "تقرير حقوق الإنسان الشهري: أكتوبر 2020" مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 22 نوفمبر / تشرين الثاني 2020 ، https://sinaifhr.org/show/35

[30] "الجارديان، ، "الجيش المصري حول مدارس سيناء إلى قواعد عسكرية حسب مجموعة حقوقية ".

[31] هيومن رايتس ووتش، "اللي خايف على عمره يسيب سينا!".

منذ بداية النزاع المسلح بين قوات الأمن المصرية وتنظيم ولاية سيناء وحتى عام 2021، بلغ عدد القتلى المدنيين في شمال سيناء 1836 شخصًا، وأصيب 2915 شخص، وفق إحصاء رسمي حكومي.[32] وعلى الرغم من خفوت حدة الصراع المسلح، أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مرسومًا في عام 2021، يمنح وزير الدفاع صلاحيات واسعة لفرض إجراءات استثنائية في شمال سيناء دون رقابة، من بينها فرض حظر التجول، وتنفيذ عمليات إجلاء قسري، واستيلاء على ممتلكات خاصة، وتعطيل المواصلات والاتصالات، وكلها إجراءات لا يمكن أن يأذن بها إلا رئيس الجمهورية وفقًا للدستور المصري. وهو مرسوم رئاسي ساري المفعول حتى وقت كتابة هذا التقرير. [33]

العوامل التى ساعدت على تجنيد الأطفال

خلقت سنوات الصراع الطويلة بيئة حاضنة وعوامل دافعة مكنت من تجنيد واستخدام الأطفال في الأعمال العدائية من قبل الجيش المصري أو الميليشيات الموالية للحكومة في شمال سيناء. العامل الأهم هو تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي ربما دفع بعض الأطفال إلى السعي للحصول على بعض الدخل لأسرهم. كما مثّل انعدام الأمن الذي ميز سنوات الصراع ، عاملا محفزا لبعض الأطفال إلى المشاركة في حماية مجتمعاتهم من ولاية سيناء في قرى شمال سيناء. كما ساعد التسرب الدراسي بسبب الهجمات على المدارس من قبل الجيش المصري أو ولاية سيناء على تجنيد الأطفال أيضًا.

أظهرت الحالات الموثقة، اعتماد القوات المسلحة المصرية والميليشيات الموالية للحكومة على بعض تلك العوامل التي أوجدها الصراع في تجنيد الأطفال. فعلى سبيل المثال، بعض الأطفال وُعدوا بأنهم بقتالهم ضد ولاية سيناء أو على الأقل تعاونهم مع الجيش، فإنهم سيعودون إلى قراهم التي هُجّروا منها قسراً بسبب انعدام الأمن. وفي حالات أخرى تم تجنيد الأطفال على خلفية توظيف رغبتهم في الانتقام من ولاية سيناء. حاول بعض هؤلاء الأطفال في تأمين دخل لأسرهم، حيث قام الجيش والميليشيات باعطائهم بعض المزايا مثل اعطائهم حصص وقود السيارات مجانًا أو الطعام مقابل تعاونهم، أو حتي اكسابهم بعض القوة والامتيازات من خلال الاقتراب من ضباط الجيش، كما استغل الجيش مناطق الخلل الاجتماعي بشكل خاص في تجنيد الأطفال المنحدرين من عائلات صغيرة مهمشة عانت لفترة طويلة من نفوذ القبائل الكبيرة.

[32] «المصري اليوم» تنشر تقرير «قومى حقوق الإنسان» عن شمال سيناء التقرير يستعرض رد المحافظة بشأن شكاوى التعويضات والسكن والصحة والتعليم والتنقل وتوسعة ميناء العريش، المصري اليوم ، 10 فبراير 2021 ، https://www.almasryalyoum.com / news / details / 2253991 .

[33] قرار رئاسي خطير "يُؤبّد" حالة الطوارئ في شمال سيناء، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أكتوبر 2021 ، https://sinaifhr.org/show / 102 .

قرار رئاسي خطير "يُؤبّد" حالة الطوارئ في شمال سيناء، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أكتوبر 2021 ، https://sinaifhr.org/show / 102 .

انتهـاكات السـلطات المصريـة بحـق الأطـفال أثناء النزاع المسلح

1-تجنيد واستخدام الأطفال أقل من 15 عام من قبل القوات المسلحة المصرية

تشير التوثيقات الثلاثة التالية إلى قيام السلطات المصرية بتجنيد ثلاثة أطفال أقل من 15 عامًا، بشكل غير رسمي، بما يرقى على الأرجح إلى كونه جريمة حرب، تتحمل السلطات فيها المسؤولية الجنائية الفردية بموجب البروتوكولين الأول والثاني لعام 1977 بالإضافة إلى اتفاقية إلى جنيف لعام 1949.

قام ضباط في معسكر الزهور في مدينة الشيخ زويد، بالتجنيد غير الرسمي لجاسر البطين في عام 2013 عندما كان عمره 12 عامًا، وذلك وفقًا لأحد أقاربه. والذي أضاف أن الضباط كانوا يستعينون بجاسر، منذ أن كان في الثانية عشرة من عمره وحتى بلوغه 16 عاما في أعمال التجسس ومراقبة تحركات بعض سكان الحي الذي يسكن فيه في الشيخ زويد. وعندما بلغ 16 عام، بدأ الضباط بالاستعانة به في توصيل الإمدادات الغذائية إلى ارتكازات عسكرية في شمال سيناء باستخدام سيارته الخاصة. وأضاف نفس المصدر، أنه مقابل هذه الخدمات، كان جاسر يحصل على راتب رمزي، ويستلم حصص وقود مجانية لسيارته، بالإضافة إلى بعض الطعام له ولأسرته من معسكر الزهور.

وأضاف المصدر، إنه في 11 نوفمبر 2019، لقى جاسر حتفه وهو يبلغ من العمر 18 عامًا إثر انفجار عبوة ناسفة في سيارته وهو في طريقه لإيصال مواد غذائية إلى حاجز أمني في قرية الحسينات الواقعة بين الشيخ زويد ورفح، والتي من المحتمل أن تكون قد زرعها عناصر تابعة لولاية سيناء. أعلن معسكر الزهور الحداد بعد وفاة جاسر وقام بتعليق لافتة كبيرة حملت صورته على مبنى سكني قريب من المعسكر في الشيخ زويد. وفي 20 أبريل 2021، نشرت الصفحة الرسمية لاتحاد قبائل سيناء، أحد أكبر الجماعات المسلحة الموالية للحكومة في شمال سيناء، مقطع فيديو لجنازة جاسر وصفته فيها بأنه "استشهد أثناء إيصاله المياه للمجندين ومؤسسات الدولة".[34]

وفقًا لمصدر محلي، قامت عناصر أمنية في معسكر الزهور بالتجنيد غير الرسمي عام 2016 للطفل سالم سعيد صباح، أحد سكان الشيخ زويد بينما كان عمره 14 سنة. وقال أحد أقربائه إن الضباط كلفوا سالم بمراقبة تحركات المشتبه بهم لاعتقالهم فيما بعد، بالإضافة إلى مراقبة دخول أحد المشتبه في انتمائه لـ ولاية سيناء إلى قريته وخروجها منها. وبحسب المصدر فإن عناصر ولاية سيناء اختطفوا سالم، والذي كان يبلغ وقتها 15 عامًا، ووالده وقتلوهما عام 2017،

[34] الشهيد الشاب الفدائي / جاسر البطين - من عائلات الشيخ زويد والذي استشهد أثناء نقله المياه للمجندين ومؤسسات الدولة. فيديو فيسبوك، 20 أبريل 2021
https://www.facebook.com/watch/?v=1850159305142647

وقاموا بتصوير جثتهما ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، زعمت ولاية سيناء في الفيديو أن سالم قد قُتل لتعاونه مع الجيش المصري.[35]

قال أحد أفراد عائلة عمر أبو درب لمؤسسة سيناء أن الضباط في معسكر الساحة العسكري بمدينة رفح قاموا بتجنيد عمر بشكل غير رسمي عام 2014 عندما كان عمره 13 عامًا، وكلفوه بمراقبة تحركات المشتبه بهم في ولاية سيناء بهدف اعتقالهم، ومراقبة دخول أو خروج مشتبه بانتمائه لتنظيم ولاية سيناء قريته أبو شنار برفح، والإبلاغ عن أي زرع عبوات ناسفة من قبل ولاية سيناء على الطرق التي عادة ما تسلكها سيارات الجيش. وقال المصدر إن عناصر ولاية سيناء اختطفوا عمر في 20 نوفمبر 2017، قبل أن يقتلوه بوحشية في منطقة البرث برفح. نشرت بعد ذلك ولاية سيناء عبر حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي صورا تظهر أحد أفراد ولاية سيناء وهو يذبح عمر.[36] نشرت نائبة مجلس النواب عن شمال سيناء، عايدة السواركة، تدوينة على فيسبوك في 5 ديسمبر 2017، أكدت فيها عملية اختطاف عمر وذبحه من قبل ولاية سيناء.[37] في حين قال أحد أفراد عائلة عمر إن الحكومة المصرية لم تعوض أسرة عمر ورفضت إصدار شهادة وفاة رسمية له بسبب عدم الوصول لمكان جثمانه.

2-إشراك القوات المسلحة المباشر لأطفال مجندين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في الأعمال العدائية

تشير الحالة التالية إلى قيام الجيش المصري بقبول التجنيد الطوعي لطفل عندما كان عمره 15 عامًا، وعندما بلغ عمره 17 عامًا، أشركه الجيش بشكل مباشر في الأعمال العدائية ضد ولاية سيناء، في انتهاك للمادة 1 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

تحدثت مؤسسة سيناء عن بعد مع محمد إبراهيم[38] المولود في قرية بمدينة بئر العبد بشمال سيناء، والذي قال إنه بدأ العمل مع الجيش المصري عام 2018 بعد أن أقنعه عمه وقت أن كان عمره 15 عامًا بأنه يمكنه المشاركة في مهام أخرى غير القتال. كلفه عمه، والذي كان يتعاون مع الجيش أيضًا، بالتجسس بهدف مراقبة تحركات عناصر مشتبه بهم. في عام 2019، قال محمد أن عمه بدأ يكلفه بإيصال الإمدادات الغذائية إلى نقاط التفتيش الأمنية.

قال محمد:" في عام 2020، قال [يقصد عمه] إنه يمكنني المشاركة في الحرب. في البداية كنت خائف، كان عمري 17 عامًا فقط، لكن عمي وضابط درباني على حمل السلاح لمدة شهرين تقريبًا. عندما عملت أنني أريد المشاركة، تركت المدرسة".

قبل بلوغه سن 18 عاما، قال محمد إنه شارك أكثر من مرة في اشتباكات مسلحة في منطقة اخشن جنوب بئر العبد. وقال إنه شارك أيضًا في عمليات تمشيط وتفكيك عبوات ناسفة بمساعدة مجندين آخرين.

[35] الصورة من قاعدة بيانات مؤسسة سيناء
[36] الصورة من قاعدة بيانات مؤسسة سيناء
[37] " حسبي الله ونعم الوكيل: نعزي انفسنا اولا والحاج/ موسي محمد علي ابودرب في استشهاد ابنه (عم) ذبحا علي يد تنظيم ولايه سينا بعد اختطافه يوم الجمعة من 15 يوم" بوست فيسبوك ، 5 ديسمبر2017 https://shorturl.at/gnA04 .
[38] اسم مستعار لسلامته الشخصية

3-السماح بتجنيد و/ أو استخدام الأطفال أقل من 18 عامًا في الأعمال العدائية من قبل الميليشيات الموالية للحكومة

يوثق هذا القسم تسع حالات لتسعة أطفال أقل من 18 عام تم تجنيدهم من قبل الميليشيات الموالية للحكومة، والتي تعمل تحت إمرة الجيش المصري، ولو بشكل غير رسمي. شارك بعض هؤلاء الأطفال بشكل مباشر مع القوات المشتركة المكونة من القوات المسلحة المصرية والمليشيات الموالية للحكومة في الأعمال العدائية ضد ولاية سيناء، والتي قُتل خلالها أحدهم وأصيب آخرين. أما البعض الآخر فقد اقتصرت أدواره على عمليات التجسس والتمشيط، وإيصال المواد الغذائية إلى كمائن الجيش المصري.

تشير خمس توثيقات إلى أن السلطات المصرية كانت على الأرجح على علم بتجنيد هؤلاء الأطفال الأقل من18 عامًا في جماعات مسلحة، لكنها لم تمنع هذا التجنيد أو تتخذ أي إجراءات لضمان تسريحهم، في انتهاك للمادة 4. بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

أحد أقارب الطفل إبراهيم المنيعي قال لمؤسسة سيناء إن شيوخ قبيلته تمكنوا من تجنيده في ميليشيا محلية موالية للحكومة تقاتل مع الجيش المصري ضد تنظيم ولاية سيناء في منطقة شمال سيناء. وعد هؤلاء الشيوخ إبراهيم بأنه سيعود مع أسرته إلى قريتهم التي نزحوا منها قسراً في عام 2015 بسبب النزاع المسلح في المنطقة، كما وعدوه بأنه سيحصل على بطاقة عضوية جمعية مجاهدي سيناء، والتي بحسب المصدر ستمنحه نوعاً من الامتيازات. وفي 3 مايو عام 2022، ظهر إبراهيم مصابًا في ذراعه في مقطع فيديو تم تداوله على منصات التواصل الاجتماعي، وقال بأن هذه الإصابة ناجمة عن انفجار لغم أرضي أثناء مشاركته في استطلاع في شمال سيناء.[39]

قال قريبه إن إبراهيم توفي في 13 مايو 2022 عندما كان يبلغ السادسة عشرة من عمره، إثر انفجار عبوة ناسفة أثناء مشاركته مع قوة مشتركة مكونة من المليشيات الموالية للحكومة التي جندته والجيش المصري في قتال مع تنظيم ولاية سيناء بقرية المقاطعة بالشيخ زويد. في 14 مايو 2022، أطلقت الصفحة الرسمية لاتحاد قبائل سيناء على فيسبوك اسم إبراهيم كأحد "مقاتليها وأبطالها" الذين لقوا مصرعهم في "معركة التطهير" وأعلنت أنه مع اثنين آخرين سيقام لهم جنازة عسكرية ينظمها الجيش المصري.[40]

بحسب أحد أعضاء الميليشيا الموالية للحكومة، فإن الطفل إبراهيم الهميلع تم تجنيده بنفس الطريقة من قبل شيوخ قبيلته في الميليشيا الموالية للحكومة التي تقاتل مع الجيش المصري ضد ولاية سيناء على خلفية وعود بالعودة مع أسرته إلى قريتهم التي نزحوا منها قسراً عام 2014 بسبب النزاع المسلح، فضلاً عن وعود بالحصول على بطاقة عضوية جمعية مجاهدي سيناء. وقال عضو الميليشيا المسلحة إن إبراهيم أصيب في 22 أبريل 2022 بانفجار عبوة ناسفة أثناء مشاركته مع الميليشيا والجيش المصري في قتال ضد تنظيم ولاية سيناء بجنوب الشيخ زويد.

[39] (الجزء الثامن) أبناء سيناء الرقم الصحيح فى معادلة الوطن، فيديو يوتيوب، 3 مايو 2022 HTTPS://WWW.YOUTUBE.COM/WATCH?V=TO6CY86E94G&T=265S

[40] "في هذه الاثناء يقوم أهالي سيناء بتشييع شهداء معركة التطهير وابطال ومقاتلي اتحاد قبائل سيناء يتخللها جنازة عسكرية من القوات المسلحة"، بوست فيسبوك، 14مايو 2022 HTTPS://SHORTURL.AT/PDKN0 .

في اليوم نفسه، نشرت الصفحة الرسمية لاتحاد قبائل سيناء على فيسبوك صورة إبراهيم تظهر تلقيه العلاج الطبي، وجاء في وصف الصورة أن إبراهيم "تلقى العلاج ويصر على العودة للقتال إلى جانب القوات المسلحة".

وبموجب نفس الوعود بعودته وعائلته إلى قريتهم بعد نزوحهم قسرًا منها في 2015، استطاع شيوخ قبيلة الطفل محمد موسي زريعي تجنيده في نفس الميليشيا الموالية للحكومة التي تقاتل ضد ولاية سيناء. ووفقًا لاثنين من أقارب الطفل، قالوا إن محمد البالغ من العمر 17 عامًا أصيب في 13 مايو 2022 أثناء مشاركته في اشتباكات مسلحة مع ولاية سيناء بقرية المقاطعة بالشيخ زويد.

حصلت مؤسسة سيناء على مقطع فيديو من عضو ميليشيا تابعة للحكومة بين مارس وأبريل 2022، يظهر فيه محمد حاملًا بندقية وجهاز لاسلكي في الشيخ زويد، إلى جانب رجال مسلحين آخرين على ما يبدو ينتمون إلى نفس الميليشيا التي جندت محمد. يظهر مقطع الفيديو رجل مسلح يقول إنهم متجهون إلى قرية المقاطعة بالشيخ زويد "لتنظيفها من الفئران [إشارة إلى أعضاء ولاية سيناء]". يُظهر الفيديو أيضًا سيارة يُرجح أنها مملوكة للجيش المصري وبعض الشاحنات الصغيرة المدنية.

صورة 1: ظهر محمد موسى زريعي حاملًا للسلاح، استنادًا إلى فيديو حصري أمام مدرسة العكور الإعدادية المشتركة، ولقطات أخرى مفتوحة المصدر.

من خلال فحص صور الأقمار الصناعية مفتوحة المصدر للمدرسة، يمكننا أن نستنتج أنه تم استخدام المدرسة لأول مرة كقاعدة عسكرية في الفترة ما بين أكتوبر 2016 ومايو 2017. تم هدم العديد من المباني المكونة من طابقين جنوب المدرسة في نفس الوقت تقريبًا.

مكنت صور الأقمار الصناعية مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان من رصد إنشاء هياكل عسكرية حديثة البناء حول المدرسة، لا سيما شرق وجنوب المدرسة.

صورة 2: بالأعلى: مدرسة قبل استخدامها كقاعدة عسكرية، بالأسفل: مدرسة قيد الاستخدام كنقطة عسكرية، وتظهر فيها جميع التعديلات.

لم تكتفي القوات الحكومية باستخدام المدرسة كقاعدة عسكرية فحسب، بل تم أيضًا تسوية المباني المكونة من طابقين جنوب شرق المدرسة. كانت المباني قد استعملت سابقًا كمنازل سكنية وكانت مجاورة لقطعة صغيرة من المساحات الخضراء التي تم تجريفها من قبل القوات العسكرية، لأن الغطاء النباتي أو المزروع يمكن أن يعيق عملية الاستطلاع والرصد حول القاعدة العسكرية.

صورة 3: تم هدم ثلاثة مبانٍ مكونه من طابقين، من المرجح أن عملية الهدم منحت الجيش رؤية أفضل للمنطقة حول المدرسة.

تُظهر الصور التاريخية من موقع GOOGLE EARTH PRO بتاريخ 5 يوليو 2019 وجود مركبة عسكرية شمال المدرسة، على الأرجح دبابة، بالإضافة إلى مركبة أخرى. يمكن رؤية العديد من المركبات متوقفة داخل المدرسة وحولها. لا تزال المدرسة تعمل كقاعدة عسكرية حتى يومنا هذا، وقد تعرضت للهجوم سابقًا مرة واحدة في عام 2017 أو 2018 وفقًا لصور الأقمار الصناعية مفتوحة المصدر.

صورة 4: يمكن رؤية مركبة عسكرية واحدة على الأقل خارج المدرسة.

تُظهر لقطات مفتوحة المصدر من عام 2022 الظروف المحيطة المدرسة، حيث يمكن رؤية رجال القبائل الموالين للجيش يتحدثون عن "قتل الفئران"، كما يقول أحدهم على الأرجح، في إشارة إلى مقاتلي ولاية سيناء.

صورة 5: تحديد الموقع الجغرافي للمدرسة من الفيديو الذي يظهر عناصر القبائل الموالية للجيش وهي تحمل رشاشات.

كشف عضو ميليشيا اتحاد قبائل بئر العبد غربي سيناء عن تجنيد طفل آخر. وقال إن الميليشيا جندت يوسف رشاد عام 2021، [41]عندما كان عمره 16 عامًا، بموجب نفس الوعود بالحصول على امتياز الاقتراب من ضباط جيش شمال سيناء. أشركت الميليشيا يوسف في تعقب آثار الأقدام (قص الأثر) والقيام بعمليات تمشيط للبحث عن عناصر ولاية سيناء جنوب بئر العبد، وفي هذا الأثناء، شارك يوسف بشكل مباشر في اشتباكات مسلحة ضد عناصر ولاية سيناء. يظهر يوسف في فيديو على موقع TIKTOK بتاريخ يناير 2022 بواسطة حساب شخصي يرجح كونه ليوسف نفسه ويظهر فيه حاملًا.. بندقية في منطقة صحراوية إلى جانب مدنيين آخرين وشاحنتين مدنيتين، وكان يرتدي فيما يبدو أنه زي الجيش المصري وصندل في قدميه.[42]

في عام 2021، قام اتحاد قبائل سيناء بتجنيد الطفل حسن فؤاد عندما كان عمره 16 عامًا، وكذلك شقيقه البالغ، وانضم كلاهما للجماعة المسلحة للانتقام لوالدهما الذي قتل على يد ولاية سيناء في عام 2021 . وفقًا لأحد أقاربهما، قال بإنه طوال عام 2022 شارك حسن مع اتحاد قبائل سيناء في عدة هجمات مسلحة مشتركة مع الجيش المصري استهدفت أوكار ولاية سيناء في جنوب الشيخ زويد تحت ما وصفته الميليشيات الموالية للحكومة بـ "حرب التطهير".

الطفل فارس أبو حسونة تم تجنيده طوعًا عام 2015، عندما كان يبلغ من العمر 16 عامًا، من قبل مليشيا موالية للحكومة في الشيخ زويد كانت تقاتل مع الجيش المصري ضد ولاية سيناء. بحسب أحد أقاربه، قال إن الميليشيا كلفته بتوصيل الإمدادات الغذائية إلى الارتكازات العسكرية للجيش شرقي سيناء، كما تم تكليفه بمراقبة تحركات المشتبه بهم لتسهيل اعتقالهم.

أكد مصدر محلي لمؤسسة سيناء إن فارس اختطف من قبل أعضاء ولاية سيناء في 2016 في منطقة أبو العراج جنوب الشيخ زويد أثناء قيامه بإيصال المواد الغذائية إلى أحد الكمائن العسكرية، نشرت بعدها حسابات ولاية سيناء على مواقع التواصل الاجتماعي فيديو في يناير 2016 يظهر فارس وهو يعترف بأنه كان يساعد الجيش المصري مقابل مبلغ بسيط من المال ووقود مجاني لسيارته. في نهاية الفيديو، يظهر أحد أعضاء ولاية سيناء وهو يقتل فارس بالرصاص.

أفاد نفس المصدر في ميليشيا اتحاد قبائل بئر العبد الموالية للحكومة، والتي يشرف عليها "مكتب شؤون القبائل" في المخابرات العسكرية، أن المليشيا جندت الطفل سعيد فرج من قرية بئر العبد في بداية عام 2022 عندما كان في السادسة عشرة من عمره، شاركت سعيد الميليشيا بشكل غير منتظم في عمليات تمشيط، كان يقود خلالها في الغالب سيارة مدنية، بهدف البحث عن عناصر ولاية سيناء في جنوب بئر العبد. واوضح المصدر ان سعيد كُلف ايضًا بالبحث عن عبوات ناسفة في منطقتي العقدة والريشة.

[41] اسم مستعار لسلامته الشخصية
[42] وفقًا للقطات فيديو ضمن قاعدة بيانات المؤسسة
[43] اسم مستعار لسلامته الشخصية
[44] اسم مستعار لسلامته الشخصية

نفس الميليشيا الموالية للحكومة قامت بتجنيد الطفل سعد سلمان المقيم بإحدى قرى مدينة بئر العبد عام 2022، [45]عندما كان يبلغ من العمر 17 عامًا، بوعود إقامة علاقات وثيقة مع ضباط جيش شمال سيناء، والتي سيستفيد منها، بحسب المصدر نفسه في الميليشيا، وأضاف المصدر أن محمد شارك مع المليشيا في عمليات تمشيط بحثا عن عناصر ولاية سيناء في منطقة جنوب الشيخ زويد، وكذلك في عمليات البحث عن عبوات ناسفة وتحديدًا في منطقتي أخشن والعقدة. نشر حساب مجهول على موقع TIKTOK فيديو في مايو 2022، يظهر فيه سعد إلى جانب مدنيين آخرين وشخصين يرتديان زي الجيش المصري، يرجح كونهم جنود، بجوار سيارات دفع رباعي مدنية في الصحراء. يظهر الفيديو رجل بالغ يقف بجانب محمد يمتدح مشاركته ويذكر أنهم في منطقة العقدة.[46]

4-تعريض الأطفال الملتحقين بالقوات المسلحة المصرية دون 18 عاما لخطر قتلهم من قبل ولاية سيناء.

يوضح هذا القسم خمس توثيقات لخمس حالات لأطفال تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا، تم تجنيدهم بواسطة الجيش. لم يُشرك الجيش أيًا من الخمسة أطفال في الأعمال العدائية بشكل مباشر، لكن تم القبض عليهم جميعًا وقتلهم من قبل ولاية سيناء بعد أن علمت عناصر التنظيم بتعاونهم مع السلطات. تقاعست السلطات عن حماية الخمسة أطفال وكلفتهم بمهام عرّضتهم لخطر مواجهة تنظيم ولاية سيناء، دون اعتبار أن التنظيم يحذر السكان المحليين منذ 2014 بأنه سيطارد ويقتل من يتعاون مع القوات المسلحة[47] وهو ما حدث بالفعل مرات عديدة. تشير الحالات الخمس إلى أن السلطات لم تأخذ في الاعتبار المصلحة الفضلى لهؤلاء الأطفال قبل تجنيدهم، بما في ذلك عدم احترام حقهم في الحماية من العنف الجسدي أو النفسي وكذلك النزاع المسلح، في انتهاك للمادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل.

لم تجد مؤسسة سيناء أي دليل على أن عملية تجنيد الأطفال الخمسة تمت رسميًا بطريقة تضمن الحفاظ على الحد الأدنى من الضمانات المنصوص عليها في المادة 3 (3) بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن تورط الأطفال في النزاعات المسلحة، فضلًا عن عدم وجود دليل قاطع عن كون هؤلاء الأطفال الخمسة على علم تام بالواجبات والمخاطر التي ينطوي عليها انخراطهم في النزاع المسلح. لم تجد المؤسسة أيضًا أي دليل على أن هؤلاء الأطفال الخمسة خضعوا لفحوصات طبية قبل تجنيدهم، والتي أدرجتها مصر كأساس للتجنيد في تقريرها الدوري لعام 2023 المقدم إلى لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة.

الطفل محمد أحمد، من قبيلة السواركة، تم تجنيده من قبل القوات المسلحة المصرية عام 2015، عندما كان عمره 15 عامًا، وتم تكليفه بالتجسس على بعض المشتبه بهم من ولاية سيناء في منطقتي الشلاق وأبو فرج جنوب غرب الشيخ زويد. وفقًا لأحد أفراد عائلته، قال بإن محمد لم يحصل على تعويض مالي عن عمله في الجيش، وكان الدافع وراء تجنيده هو رفع مكانته الاجتماعية من خلال علاقته بضباط الجيش في شمال سيناء.

[45] اسم مستعار لسلامته الشخصية

[46] اسم مستعار لسلامته الشخصية

[47] احتوت قاعدة بيانات مؤسسة سيناء علي صور لأعضاء محتملين من ولاية سيناء ينشرون بيانًا يهددون ويحذرون السكان المحليين في شمال سيناء من أن التعاون مع القوات المسلحة المصرية سيؤدي إلى قتلهم، لدى المؤسسة أيضًا نسخة من البيان.

وفي عام 2017، وبعد عامين من العمل مع الجيش المصري، داهمت عناصر تابعة لولاية سيناء منزل عائلة محمد في منطقة الشلاق واستجوبوا الطفل حول تعاونه مع الجيش، بشكل بدا أنهم على علم بذلك، وكان على محمد أن يعترف، ليذبحوه بعدها بوحشية أمام والده باستخدام "مشرط"، وأخذوا رأسه معهم قبل أن يغادروا. فيما بعد عثرت عائلته على رأسه بالقرب من منطقة "مزلقان الشعراوي" في قريتهم.

مصدر في عائلة الطفل المجند محمد صقر قال إن أشخاصا بالغين يتعاونون مع الجيش المصري هم من قاموا بتسهيل تجنيده عام 2014 عندما كان في الخامسة عشرة من عمره، واستخدمه الجيش للتجسس على بعض أقاربه المشتبه بهم في ولاية سيناء. وأضاف المصدر أن محمد شارك وهو ملثم في بعض غارات القوات المسلحة المصرية التي استهدفت منازل المشتبه بهم في ولاية سيناء، وكان عادة ما يراقب تحركات هؤلاء المشتبه بهم ويتأكد من وجودهم في المنازل وقت الغارات العسكرية. ومقابل خدماته كان معسكر للجيش يمنح محمد حصصًا مجانية من وقود السيارات، بالإضافة إلى أنه كان يستمتع بتسهيلات أثناء عبوره نقاط التفتيش الأمنية. وبحسب أحد أفراد الأسرة، ففي عام 2017، وعندما كان محمد يبلغ من العمر 18 عامًا، قام أفراد من ولاية سيناء باختطافه من أمام منزل أحد أقاربه وسط الشيخ زويد،ثم اصطحبوه إلى قرية المطلة غربي رفح، وقاموا بتصفيته. قال أحد سكان قرية المطلة إنه بعد قتله، قام أعضاء ينتمون لولاية سيناء بحمل جثة محمد على غطاء محرك شاحنة والتجول بها لمدة يومين في القرية كدرس للباقي.

الطفل حسن بيدس، هو أحد سكان الشيخ زويد، وقتل أيضًا على يد ولاية سيناء بسبب تعاونه مع الجيش المصري. بحسب أحد أقاربه، فإن ضباط الجيش في معسكر الزهور جندوا حسن في 2015 عندما كان في الخامسة عشرة من عمره، وكلفوه بالتجسس على المشتبه بهم من ولاية سيناء وتوصيل الإمدادات الغذائية إلى عناصر الأمن. في المقابل، منحه المعسكر حصصًا مجانية من وقود السيارات، كما أتاح له تعاونهم مع الجيش الاستمتاع بتسهيلات أثناء عبوره نقاط التفتيش الأمنية. وفي عام 2018، وعندما كان حسن يبلغ من العمر 20 عامًا، ألقت ولاية سيناء القبض على صديق له بالغ كان يتعاون أيضًا مع الجيش، و استخلصت منه معلومات عن متعاونين آخرين، بمن فيهم حسن. في نفس العام اختطف عناصر من تنظيم ولاية سيناء حسن في منطقة أبو شنار غربي رفح، وقتلوه رميًا بالرصاص وألقوا جثته على ساحل رفح.

عيد عبدون، من سكان قرية قبر عمير غربي الشيخ زويد، تم تجنيده عام 2016، عندما كان يبلغ من العمر 16 عامًا، من قبل ضباط الجيش في معسكر الزهور، وبحسب مصدر من أقربائه كلفه الضباط هناك بالتجسس على عناصر من ولاية سيناء لتسهيل اعتقالهم ومراقبة دخول المشتبه بهم إلى قريته وخروجهم منها، والإبلاغ عن أي تحركات لزرع عبوات ناسفة في الطرق التي تسلكها المركبات العسكرية. قال قريبه أنه في عام 2017 قام أعضاء في ولاية سيناء باختطافه وقتله، نشرت حسابات ولاية سيناء على مواقع التواصل الاجتماعي صورًا لعيد تزعم أنه متعاون مع الجيش، وظهر عيد في إحدى الصور مع نص كتب فيه "القبض على المرتد عيد محمد عيد عبدون".[48]

[48] الصور في قاعدة بيانات مؤسسة سيناء . يمكنك مطالعتها من هنا:
.HTTPS://DRIVE.GOOGLE.COM/FILE/D/15BNKIMF-ITEY9CE9LQ0PPNTOP9M6VHXA/VIEW?USP=SHARING

الطفل محمد عبد اللطيف، من سكان بئر العبد، تم تجنيده في الجيش المصري عام 2017، عندما كان يبلغ من العمر 17 عامًا. بحسب أحد أفراد أسرته، كلف الجيش محمد بإيصال الإمدادات الغذائية إلى نقطة تفتيش عسكرية في منطقة جعل جنوب بئر العبد، حيث كانت ولاية سيناء تستهدف بشكل نشط الآليات العسكرية بالعبوات الناسفة، وهي نفس المنطقة التي يعمل فيها محمد كمزارع. قال أحد أفراد الأسرة إنه في 15 ديسمبر 2019 وأثناء توجه محمد لتوصيل الطعام إلى النقطة العسكرية كالمعتاد، أوقفه حاجز أمني أقامته ولاية سيناء، وبحسب ما قاله السكان المحليون لأفراد الأسرة، عندما أوقفه أفراد المجموعة والذين كانوا في انتظاره قاموا بقتله.

التوصيات

إلى الحكومة المصرية:

- الوقف الفوري لتجنيد الأطفال الأقل من 18 عامًا واستخدامهم كمقاتلين أو اسناد أدوار دعم عسكرية لهم تعرضهم للخطر.
- منع أي تجنيد للأطفال الأقل من 18 عامًا في الميليشيات الموالية للحكومة وضمان تسريح المجندين منهم حاليًا.
- التحقيق مع المسؤولين عن تجنيد الأطفال في عمليات القتال أو في أدوار الدعم العسكري ومعاقبتهم.
- تقديم المساعدة الملائمة للأطفال المجندين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا لضمان تعافيهم النفسي واندماجهم الاجتماعي.
- التصديق على مبادئ باريس وإرشاداتها بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات النظامية أو الجماعات المسلحة.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- إحالة حالة النزاع المسلح في شمال سيناء في مصر إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب المحتمل وقوعها والمتمثلة في تجنيد الأطفال أقل من 15 عامًا.
- حث الحكومة المصرية على الوقف الفوري لجميع عمليات تجنيد الأطفال وتسريح جميع الأطفال من قواتها ومن الميليشيات الموالية لها.
- قيام مجموعة العمل التابعة لمجلس الأمن المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بمراقبة عملية تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية في منطقة شمال سيناء ونشر تقارير علنية عن نتائج هذه المراقبة.

إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة:

- مساءلة الحكومة المصرية في مراجعتها المقبلة في سبتمبر 2023 عن الخطوات التي اتخذتها للتأكد من أن الصراع في منطقة شمال سيناء لا يشمل الأطفال بأي شكل، سواء بتجنيدهم من قبل القوات المسلحة النظامية أو الميليشيات الموالية للحكومة أو حتى من قبل الجماعات المسلحة الأخرى مثل تنظيم ولاية سيناء.
- مساءلة الحكومة المصرية في المراجعة القادمة عن الخطوات التي اتخذتها لمنع الميليشيات الموالية للحكومة في شمال سيناء من تجنيد الأطفال والخطوات التي اتخذتها لتسريح المجندين منهم في هذه المجموعات.
- حث الحكومة المصرية على وقف عمليات تجنيد الأطفال في قواتها المسلحة بشمال سيناء، بغض النظر عن طبيعة المهام التي يتم تكليفهم بها.
- حث الحكومة المصرية على منع أي تجنيد للأطفال في الميليشيات الموالية للحكومة التي تعمل تحت سيطرة الجيش أولًا، وضمان تسريح المجندين منهم حاليًا من قبل هذه الميليشيات.

الملحق ١: رسالة إلى وزير الدفاع ورئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان
7BELL YARD,WC2A 2JR
لندن، المملكة المتحدة
https://sinaifhr.org/ - info@sinaisfhr.org
فاكس: 8089677 0203 440+

السيد المحترم وزير الدفاع المصري
السيدة المحترمة رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان
٤ يوليو ٢٠٢٣

تحية طيبة وبعد،

يسعد مؤسسة سيناء أن تتواصل مع سيادتكم متمنية لكم تمام السداد والتوفيق. ونأمل في تعاونكم المقدر، في إطار نهج الحكومة المصرية الساعي لمد جسور التواصل مع منظمات المجتمع المدني، في توضيح عدد من الاستفسارات التي تنامت إلى علمنا من خلال جمعنا شهادات لعدد من سكان شمال سيناء حول ظاهرة تجنيد الأطفال ضمن مليشيات قبلية على خلفية العمليات العسكرية ضد الجماعات التكفيرية منذ عام 2013، الأمر الذي يمثل انتهاكا صارخا للدستور المصري وكذلك للمعاهدات الدولية التي وقعت عليها جمهورية مصر العربية.

1- يحدد القانون الوطني المصري سن 18 عامًا كحد أدنى للتجنيد الإجباري في القوات المسلحة. التزاماً بالمادة 3 (2) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ، والذي صادقت عليه مصر عام 2002 ، أصدرت الدولة في 6 فبراير 2007 إعلاناً ينص على أن الحد الأدنى لسن التجنيد الطوعي هو 16 عامًا ، لكن القوات المسلحة المصرية خالفت هذا الإعلان وظلت تعلن رسميًا في الأعوام 2017 و 2020 و 2021 و 2023 أن الحد الأدنى لسن التجنيد الطوعي هو 15 عامًا. نرجو من سيادتكم التوضيح.

2- حصلت المؤسسة على أدلة تشير إلى قيام السلطات المصرية في معسكري الساحة والزهور بمدينتي رفح والشيخ زويد، بشكل غير رسمي، بتجنيد ثلاثة أطفال دون سن 15 عامًا، للقيام بأعمال مراقبة ضد عناصر متطرفة وتوصيل مواد لوجستية إلى ارتكازات عسكرية في أماكن خطرة، مما أدى إلى مقتل هؤلاء الأطفال على يد التنظيم الإرهابي. الأمر الذي يتعارض بشكل واضح مع البروتوكولين الأول والثاني الإضافيين لعام 1977 والملحقين لاتفاقيات جنيف 1949. نرجو من سيادتكم التوضيح.

3- وفقا لعدد من شهادات أقارب أطفال مجندين و أدلة دامغة حصلت عليها المؤسسة عن تجنيد تسعة أطفال دون سن 18 من قبل المجموعات القبلية الموالية للحكومة، والتي تعمل تحت إشراف الجيش المصري. شارك بعض هؤلاء الأطفال بشكل مباشر مع القوات المشتركة المكونة من القوات المسلحة المصرية والمليشيات الموالية للحكومة في الأعمال العدائية ضد الجماعات المتطرفة، والتي قُتل خلالها أحد الأطفال وأصيب آخرين. ظهر هؤلاء الأطفال وهم مسلحين يعتلون ظهر دبابات عسكرية في وجود أفراد تابعين للجيش المصري، كما تواجد أحدهم وهو مسلح داخل مدرسة العكور الإعدادية في الشيخ زويد والتي يستخدمها الجيش كقاعدة عسكرية حتى هذه اللحظة. تشير الأدلة التي اطلعت عليها المؤسسة إلى أن السلطات المصرية كانت على الأرجح على علم بتجنيد هؤلاء الأطفال في جماعة مسلحة وهم دون 18 عامًا ، لكنها لم تمنع هذا التجنيد أو تتخذ أي إجراءات لضمان تسريحهم ، في انتهاك للمادة 4 بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. نرجو من سيادتكم التوضيح.

4- رغم إعلان رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة عن نجاح أجهزة الدولة في القضاء على الإرهاب، وبدء تطبيق استراتيجية الدولة للتنمية الشاملة في سيناء، فقد اطلعت المؤسسة على أدلة قاطعة تفيد باستمرار وجود مظاهر عسكرة لمنشآت ذات طبيعة مدنية مثل المدارس. حيث لا تزال قوات الجيش والشرطة تستخدم عددا من المدارس كارتكازات عسكرية مثل مدرسة العكور الاعدادية ومدرسة أحمد أبو سلمة في الشيخ زويد، ومدرسة التعاون الابتدائية و مدرسة المهدية الابتدائية في رفح، وكذلك عدد من المدارس في مدينة بئر العبد، رغم عودة المدنيين لهذه المناطق وحاجة الأطفال الماسة للتواجد بشكل طبيعي في مدارسهم وفي ضوء استقرار الأوضاع الأمنية. كما لاحظت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أن معدل إعادة بناء المدارس المدمرة نتيجة العمليات العسكرية لا يوحى بأن قطاع التعليم على قمة سلم أولويات الحكومة رغم أهميته لاستقرار المجتمعات المحلية العائدة بعد سنوات من النزوح.

نرجو توضيح الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها بهذا الشأن الهام.

وختاما تفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،

أحمد سالم

المدير التنفيذي لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان